

التنمية الزراعية كمدخل لمكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

- قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD -

• أ/ أبوبكر خوالد

الملخص:

تعد ظاهرة الفقر في وقتنا الحالي من الظواهر المعقدة، لذلك يجب الإشارة إلى أن أثارها لا ترتبط بالجانب الاقتصادي فقط ولكن تشمل مجالات أخرى اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، بيئية، ولقد شهدت نهاية القرن العشرين عودة الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر خصوصا في البلدان النامية. إن هذا الاهتمام المتزايد نتج عنه مثابرات نظرية وتطبيقية في تحديد مفهوم الفقر وسبل مكافحته. وتهدف هذه الدراسة التي قمنا بها إلى توضيح دور التنمية الزراعية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في مكافحة ظاهرة الفقر أو على الأقل الحد من وطأها في بلدان المنظمة.

الكلمات الدالة: الفقر، التنمية الزراعية، منظمة المؤتمر الإسلامي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

Résumé :

Aujourd'hui, la pauvreté constitue un événement complexe, il faut noter que ses effets ne se limitent à l'espace économique (la pauvreté monétaire), mais ils s'étendent pratiquement vers d'autres domaines : sociales, culturels, démocraties et environnements. La fin du vingtième siècle a connu le retour de l'attention sur les questions économiques et sociales soulevées par la propagation de la pauvreté particulièrement dans les pays en développement. Cette attention progressive résulte des tentatives théoriques et pratiques dans le domaine de définition de la pauvreté et des politiques appropriées visant à éliminer ce phénomène.

L'objectif de cette étude est de clarifier le rôle de développement agricole dans les pays de l'organisation de la coopération islamique afin d'éliminer le phénomène de la pauvreté, ou de réduire leurs gravite.

Mots clés : La pauvreté, le développement agricole, Organisation de la coopération islamique, Le Fonds international de développement agricole.

مقدمة:

تعاني كثير من الدول النامية العديد من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية في مطلع الألفية الثالثة، البعض منها يعد من موروثات القرن العشرين، وفي مقدمتها إشكالية الفقر، فتطور هذه الظاهرة وتسارع انتشارها في الدول النامية في العقود الأخيرة، وبروزها كإحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية أدى إلى تزايد الاهتمام المحلي والدولي بهذه الظاهرة ذات الأبعاد الخطيرة والمدمرة.

وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية، وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثيرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها، ودراسة أهم أبعاده ومحدداته، وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

ومن المسلم به أن الفقر مرتبط أساساً بالجوع، والجوع مصدره الأساسي نقص الغذاء، ونقص الغذاء يرجع إلى قلة وتذبذب النشاط الزراعي، وضعف النشاط الزراعي مرتبط بجياد التنمية الزراعية عن تحقيق أهدافها، هذه الحلقة المتصلة تدل على أهمية موضوع التنمية الزراعية كأداة أساسية لمحاربة مختلف مظاهر الفقر في الدول النامية، والتي تمثل حالة جل بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا ما سنحاول تناوله ضمن هذه الدراسة وذلك من خلال استعراض تجربة البنك الدولي للتنمية الزراعية في الحد من الفقر في هذه المنطقة.

أولاً: أهداف الدراسة

للدراسة التي قمنا بها عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

- السعي إلى الكشف عن المفهوم الحقيقي لظاهرة الفقر، وكذا أهم أسبابها وسبل مكافحتها.
- إظهار الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في محاربة ظاهرة الفقر والتقليل من حدتها.
- تحليل واقع الزراعة والفقر في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعرض تجربة البنك الدولي للتنمية الزراعية في محاربة الفقر في البلدان الأعضاء في المنظمة.
- محاولة لفت أنظار الباحثين لأهمية هذا الموضوع والتخصص في البحث فيه.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تتضح معالم إشكالية بحثنا ضمن التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم التنمية الزراعية في محاربة مختلف مظاهر الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؟
وتنشق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

- ما المفهوم الحقيقي لظاهرة الفقر؟ وما هي أهم أسبابها وطرق مكافحتها؟
- ما المقصود بالتنمية الزراعية؟ وما هي أهم معوقات تحقيقها؟
- ما هو الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في مكافحة ظاهرة الفقر وتفشيها؟

- ما هو واقع الزراعة والفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي؟
- إلى أي مدى يساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في محاربة الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؟

ثالثا: خطة الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومحورين وخاتمة جاءت كما يلي:

- المقدمة
- المحور الأول: الفقر (مفهومه ودور التنمية الزراعية في مكافحته).
- المحور الثاني: الفقر (واقعه وتجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحته في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي).
- الخاتمة.

رابعا: منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة لأننا بصدد جمع وتلخيص مجموعة من البيانات والحقائق المرتبطة بظاهرة الفقر وأبعادها ومدى استثمار التنمية الزراعية في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة، لكننا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط بل استعملنا المنهج التحليلي لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث ومن ثم استخلاص أهم النتائج. كما اعتمدنا في دراستنا هذه أيضا على منهج دراسة الحالة من خلال التعرض لدراسة ظاهرة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ودور التنمية الزراعية في محاربتها في بلدان المنظمة دون غيرها من البلدان الأخرى. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه بشكل أساسي على البحوث والدراسات السابقة المتاحة في المكتبات وعبر شبكة الانترنت، وتحليل نتائجها، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات المهمة.

المحور الأول: الفقر (مفهومه ودور التنمية الزراعية في مكافحته)

بداية سنحاول في هذا المحور التطرق إلى مفهوم ظاهرة الفقر بمختلف أشكالها وأسبابها، ومن ثم سنتعرض لمفهوم التنمية الزراعية وأهم معوقات تحقيقها، لنختم هذا المحور بالدور الذي يمكن أن تلعبه التنمية الزراعية في مكافحة ظاهرة الفقر.

أولا: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة. ولكن من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.¹

وسنعرض فيما يلي مجموعة من التعريفات المقدمة لظاهرة الفقر:

- يعرف البنك الدولي ظاهرة الفقر على أنها: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".²
 - كما يعرف Feilds ظاهرة الفقر على أنها: "عدم قدرة وعدم إمكانية الفرد أو العائلة من الحصول على الموارد الكفيلة بإشباع الحاجات الأساسية".

- في حين نجد أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد عرف الفقر ببعده إنساني أعمق على أنه: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمّن من الموارد، والمقدّرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة، وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية".³

- أما تقرير التنمية الإنسانية العربية للفقر فيعرف هذا الأخير على أنه: "عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا".⁴
 مما سبق يمكننا استنتاج تعريف مختصر وشامل لظاهرة الفقر على أنها: "انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية معينة".⁵

وهناك مكونان أساسيان لا بد أن يبرز في أي تعريف مقدم لظاهرة الفقر، وهما:⁶

• **مستوى المعيشة:** ويمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة، مثل الغذاء أو الملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء.

• **الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد:** هنا لا يتم التركيز على الاستهلاك بقدر التركيز على الدخل، أي الحق في الحصول على الحاجات الأساسية السابقة الذكر أو القدرة على الحصول عليها.

أما عن أشكال الفقر فهي عديدة ومتنوعة، وتختلف باختلاف المعيار المتبع في التصنيف وذلك كما يلي:

1- تصنيف الفقر تبعا لمدة بقائه: وضمن هذا الصدد يمكن التمييز بين:⁷

• **فقر الصدمات:** ينشأ نتيجة حدوث مؤثر لا يمكن توقعه، كارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل.

• **الفقر الموسمي:** هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة، ثم يزول بانقضاء تلك المواسم.

• **الفقر الدائم:** وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة.

2- تصنيف الفقر تبعا لأسلوب قياسه: يصنف الفقر تبعا لأسلوب قياسه إلى نوعين:

• **الفقر المطلق:** هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات العالمية.

• **الفقر النسبي:** يشير إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية، ولكن يعني أن دخله قليلا إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه.

كما يوجد هناك العديد من الأشكال الأخرى للفقر منها:⁸

• **الفقر الاقتصادي:** الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء... الخ.

• **الفقر الإنساني:** هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.

• **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

• **الفقر السوسيوثقافي:** الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

• **الفقر الوقائي:** هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

• **الفقر الريفي والفقر الحضري.**⁹

أما أسباب الفقر فهي تختلف من بلد إلى آخر إلا أننا نستطيع أن نميز بين:¹⁰

1- العوامل الداخلية الخاصة بكل بلد: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي - تدني الدخل - ضعف التخطيط - استئراء الفساد المالي والإداري - ضعف استغلال الموارد الطبيعية - الصراعات السياسية - الاختلالات الأمنية - ضعف البيئة الاستثمارية - إهمال التنمية الريفية والتحصن العشوائي - ارتفاع معدلات الأمية - ضعف القطاع الخاص وتخريب الأموال - ضعف المخرجات التعليمية وعدم مواكبتها لاحتياجات سوق العمل - ... الخ.

2- العوامل الخارجية: المديونية الخارجية - الهجرة - الاحتلال الأجنبي - نقص المساعدات الدولية وسوء توزيعها - التلاعب بأسعار المواد الغذائية والطاقوية في الأسواق العالمية - ... الخ.

وتبعاً للأسباب السابقة الذكر، تتفاوت الأساليب والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة، وذلك كما يلي:¹¹

1- الأسلوب العلاجي: ويشيع عندما يكون للأهداف الاقتصادية في التنمية وزناً يفوق وزن الأهداف الاجتماعية والإنسانية، فيتم اللجوء إلى معالجة ظاهرة الفقر والتعامل مع تداعياتها وتقليص حدتها دون إيلاء العناية اللازمة للقضاء على مصادرها وتخفيف منابعها.

2- الأسلوب الوقائي: الذي يوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في السياسات التنموية، عن طريق توفير النظم والهياكل والتشريعات التي توفر البيئة المناسبة لمنع ظاهرة الفقر واستئرائها.

3- الأسلوب الجذري: الذي يعمل على تخفيف منابع الفقر عن طريق التركيز على توفير العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة وإعادة توزيعها، ومحاربة الفساد ومظاهر الدخل الغير مشروعة.

ثانياً: مدخل إلى التنمية الزراعية

يرتبط مفهوم التنمية الزراعية بالتنمية الاقتصادية، حيث يمكن اعتبارها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى أحسن استغلال ممكن للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي

والارتفاع في الإنتاجية الزراعية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.¹²

وفي التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2005 فإن التنمية الزراعية هي: "استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، وتتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية والمالية، والموارد الزراعية الطبيعية، والتكنولوجيا الزراعية".

كما يمكن النظر إلى التنمية الزراعية على أنها: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة".¹³ مثل هذه التنمية تصون الأراضي الزراعية والمياه والمصادر الوراثية لأصول النبات والحيوان وتحافظ على البيئة الطبيعية، كما تتميز بأنها ملائمة فنيا وصالحة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.

وتشمل التنمية الزراعية بشكل تفصيلي:¹⁴

- توفير متطلبات السكان من الغذاء كما ونوعا.
- توفير فرص عمل للمزارعين وتوفير دخل لائق لهم.
- الحفاظ على القدرة الإنتاجية العامة وزيادة الموارد دون العبث بظروف البيئة.
- تعزيز القدرة بالاعتماد على الذات.

مما سبق نستخلص أنه يمكن تحقيق التنمية الزراعية بطريقتين هما:¹⁵

أ- التنمية الأفقية: تهدف إلى زيادة المساحات الزراعية من خلال استصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة ومن ثم قيام الدولة بأعمال البنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

ب- التنمية الزراعية الرأسية: تتمثل عبر إدخال الأساليب الحديثة في العمليات الزراعية من مكثنة، أصناف بذور وسلالات محسنة ذات مردودية عالية، وتقنيات ري حديثة، وكذا استغلال البحوث العلمية الزراعية في هذا المجال مما يزيد من الإنتاجية عن طريق برامج التكثيف الزراعي.

وقد حددت الوثيقة الصادرة عن لجنة الزراعة التابعة للأمم المتحدة للتغذية والزراعة عام 2001 ثلاث مجالات إستراتيجية يمكن أن توجه بها الحكومات سياستها التنموية الزراعية والريفية إلى تحقيق الاستدامة، وتتمثل في:¹⁶

- بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الزراعي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود مؤسسات فاعلة.
- استخدام التكنولوجيا وسياسات النهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية، وفي هذا الإطار قد تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل فعال في تطوير التكنولوجيا الزراعية ونقلها إلى المزارعين الفقراء.
- حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

أما عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية زراعية فعلية فيمكن إيجازها فيما يلي:

1- المشاكل البيروقراطية والتنمية الاقتصادية: تشير أوضاع النتائج التي توصل إليها الباحثون إلى أن عدم كفاءة التنمية الزراعية يعود إلى الأسلوب الذي استخدمته البيروقراطية الوطنية والعالمية في معالجة مشكل التنمية. وكثيرا ما تقوم الدول بمعالجة جزئية للمشكلة، خصوصا تلك التي تقع ضمن "مصدر البيروقراطية" التي تحول دون تطبيق السياسات الإصلاحية.¹⁷

ويرجع ذلك إلى تطور التجديدات والاختراعات الالكترونية التي خلقت نظاما معقدة من الاتصالات والتبادل التجاري والإنتاج. ومن النتائج السلبية لنفوذ البيروقراطية أن أصبحت بعض الدوائر الحكومية الإدارية منفصلة عن بعضها البعض. كما تحول العملية البيروقراطية دائما دون إيجاد نظم إقليمية أو عالمية متكاملة، وتقوم العملية البيروقراطية التقليدية الحكومية بإعاقة القدرة على استيعاب مشكل إدارة المصادر الطبيعية. وقد تؤدي النظرة الفردية المنعزلة التي تتسم بها البيروقراطية الحكومية إلى فصل قطاعات الإنتاج كل على حدا، مما يؤدي إلى جهل المخططين وعدم قدرتهم على التمييز الإقليمي للعديد من مشاكل إدارة المصادر المتاحة، وبالتالي سيؤدي رفض البيروقراطية لتجديد الخطط التنموية الزراعية في الدول النامية إلى ضغوط واحباطات اجتماعية قاسية قد تؤدي إلى انفجار المجتمع من الداخل.

2- البيئة الزراعية أمام سوء الاستخدام: قد يكون التاريخ البشري حافلا بالقدرات والمنجزات الهائلة والتحكم بمصادر الزراعة واستغلالها لصالحه، لكننا نجد أن للإنسان تاريخ طويل أيضا يزرخ بأساليب تدميره للبيئة الزراعية ينتج عن التفاوت في كفاءة استغلال المصادر الطبيعية بين الشعوب، وعلى الرغم من العديد من المحاولات التي جرت لتحسين إنتاجية هذه الأراضي عقب ذلك، إلا أن النجاح الذي تم تحقيقه في النصف الثاني من القرن العشرين، لم يسلم من الآثار السلبية التي صاحبت هذا التطور كزيادة عدد السكان وإنهاك التربة، وتدمير المراعي وغيرها من المصادر الطبيعية والبشرية الأخرى التي أفشلت مثل هذه المحاولات.

3- معوقات أخرى: نذكر منها:¹⁸

- عدم إتباع سياسة زراعية ومائية ذات إستراتيجية واضحة.
- عدم الاستمرار في تقييم وتقييم الموارد المائية.
- استخدام آليات وتقنيات حديثة دون تطويعها تبعا للظروف السائدة مما يؤدي إلى سوء استخدامها.
- عدم برمجة أعمال الصيانة الدورية مما يؤدي إلى تدهور كفاءة المشاريع الاروائية والتخزينية للمياه.
- اختلاف الجهات المؤسسية العاملة في مجال الزراعة والمياه والبيئة مما يؤدي إلى اختلال التنسيق بينها، وبالتالي استنزاف معظم الإمكانيات المتاحة.
- ندرة الكفاءات المتخصصة في إدارة وتنمية المشاريع الزراعية وتنظيم استثمارها.
- ضعف الوعي لأهمية التنمية الزراعية لدى الجهات المستفيدة من مزارعين وفلاحين وجهات أخرى.
- ما زال التفكير مقتصرًا على تنمية الموارد الزراعية والمائية بالطرق التقليدية.

ثالثاً: دور التنمية الزراعية في مكافحة الفقر

- من المسلم به في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية أن الزراعة وبالأخص التنمية الزراعية تلعب دوراً بارزاً في محاربة مختلف مظاهر الفقر والحد منه، وهذا ما تشير إليه مختلف المنظمات الدولية المعنية، وذلك كما يلي:¹⁹
- إدارة التنمية الدولية (DFID):²⁰ "...ينبغي أن تركز الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة الفقر على الزراعة... وهناك كثير من الدلائل على أن الإنتاجية الزراعية المتزايدة أفادت الملايين من خلال دخول أكثر ارتفاعاً وغذاء أكثر كمية وأرخص ثمناً ومن خلال استحداث أنماط تنمية كثيفة العمالة تعود بالفائدة على المناطق الحضرية والريفية على حد سواء".
- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD):²¹ "من الممكن أن يفضي تحسين أداء الزراعة إلى زيادة الدخل والقدرة الشرائية للكثير من الناس. وبالتالي فإن الزراعة أكثر من أي قطاع آخر، قادرة على رفع مستوى عيش كثير من السكان... ويمكن أن تبدأ حلقة حميدة من انخفاض الفقر وارتفاع الإنتاجية والدخل والتخفيف المستدام من الفقر".
- البنك الدولي (WB):²² "يختلف الفقر في المناطق الريفية باختلاف استراتيجيات سبل عيش فقرائها، لكن الزراعة في أغلب البلدان النامية الفقيرة هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في المناطق الريفية. ولهذا يعتبر تحسين الإنتاجية والنمو الزراعيين مسألة ذات أهمية مركزية في إستراتيجية البنك".
- وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة (USAID):²³ "في كثير من البلدان النامية، يتوقف النمو الاقتصادي الإجمالي وانتشار التجارة وزيادة فرصة كسب الدخل على أداء القطاع الزراعي،... ويجب تعجيل الوتيرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية من أجل تخفيض المستويات الحالية من انعدام الأمن الغذائي، وتلبية احتياجات السكان الجدد من الغذاء وفرص العمل والدخل".
- المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR):²⁴ "يعد النمو الزراعي مسألة جوهرية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن الأغلبية العظمى من المستفيدين المحتملين من الأهداف الإنمائية للألفية يعتمدون على الزراعة لكسب قوتهم اليومي، فإن إنتاجية زراعية أكبر شرط مسبق لتحقيق هدف القضاء على الفقر والجوع... وحظوظ صغار المالكين للتخلص من الفقر تعتمد مباشرة على قدرتهم على رفع إنتاجية محاصيلهم وأنشطة تربية المواشي".
- منظمة الأغذية والزراعة (FAO):²⁵ "نمو الإنتاج الزراعي في البلدان النامية أثار قوية مباشرة وغير مباشرة على النمو غير الزراعي، ولعل الأهم أن يكون الأثر الإيجابي للنمو الزراعي على خفض الفقر أكثر من متناسب مع الأهمية النسبية لهذا القطاع من الاقتصاد".
- ومن خلال كل ما سبق ذكره، يمكننا إبراز الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في الحد من الفقر ومكافحته ضمن النقاط التالية:²⁶

- كما نعلم أن التنمية الزراعية تهدف إلى تعظيم الإنتاج والإنتاجية، وتوفير مناصب عمل إضافية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية للمزارعين الفقراء، ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام الوسائل التقنية الجديدة بكل أنواعها خاصة في المناطق الريفية للاستهلاك المنزلي وتأمين احتياجاتهم من الغذاء، إضافة إلى زيادة مداخيل المزارعين الناتجة عن زيادة الإنتاج وتدنية التكاليف، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتاحة.
- ومن آثار التنمية الزراعية على الفقر، خلق المنافع التي يجبها المزارعين وغير المزارعين من انخفاض أسعار المنتجات الغذائية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي، وزيادة فرص العمل والتوظيف في القطاع الزراعي تتبعه الزيادة في الاستثمارات الموجهة إليه وكذلك في القطاعات الأخرى التي تستخدم المدخلات الزراعية الأقل تكلفة، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- كما أن التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة كمية الغذاء المتاح، وبالتالي زيادة قدرة الفقراء على الحصول عليه نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية وانخفاض تكلفة الغذاء.
- التنمية الزراعية تخفض من الفقر من خلال تنمية القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين الفقراء من الريف ومن ثم رفع مستواهم المعيشي وذلك بإتاحة المدخلات اللازمة لذلك، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على منطقتين ريفيتين في بنغلادش.
- كما أن التنمية الزراعية تتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة في كل مجالات الزراعة من الآلات والمعدات، والأصناف النباتية والحيوانية الممتازة، ورعاية أفضل للمحاصيل وزيادة الاستثمار واستخدام طرق حديثة في الري - الري بالتقطير مثلا-، هذا كله يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج بشكل أسرع وبالتالي يزيد من الإنتاجية الزراعية التي تحد من الفقر. ولعل تركز الفقر في المناطق الريفية وأهمية الزراعة في الإنتاج وخلق فرص العمل بين الفقراء، يشير إلى الدور المحوري لتنمية القطاع الزراعي في التصدي للفقراء، وهذا النمو الذي يقوم على الزراعة غالبا ما يؤدي إلى الحد من الفقر في كل المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء، فقد بحثت دراسة رئيسية أجرتها منظمة الأغذية والزراعة أدوار الزراعة في 11 بلدا ناميا، وخلصت إلى أن دور الزراعة المساند للفقراء يمكن أن يكون هائلا وأكثر فعالية بكثير في الحد من الفقر والجوع مقارنة بالقطاعات الأخرى في كل من المناطق الريفية والحضرية.
- وفي دراسة حالة كل بلد، حلل الباحثون مدى ما حققه النمو الزراعي من تخفيض معدل الفقر (أي أوجه مرونة مستويات الفقر الوطنية بالنسبة للنمو الزراعي) وفي بعض البلدان قيمت الدراسة أيضا مساهمة الزراعة في الحد من الفقر بالنسبة إلى القطاعات الأخرى في المناطق الريفية.
- وهذا العنصر في دراسة منظمة الأغذية والزراعة المعروف باسم "أدوار مشروع بحوث الزراعة" كان مصدر إلهامه هو دراسة أجراها كل من Datt and Ravallion سنة 1996 قارنا فيها تأثيرات النمو الزراعي فيما يتعلق بالحد من الفقر بالمقارنة بتأثيرات الصناعة والخدمات في الهند. وقد وجد واضعو دراسة مشروع بحوث الزراعة أن أوجه مرونة الفقر على المستوى الوطني بالنسبة للنمو الزراعي تتراوح من 1.2 إلى 1.9، أما أوجه مرونة الفقر الحضري فقد كانت

تتراوح من 0.4 إلى 0.5. كما وضعت هذه الدراسة أيضا تصورا عمليا لتخفيض معدلات الفقر من خلال العمل وفق أربع قنوات أساسية وهي:

- انخفاض الأسعار الحقيقية للأغذية.

- إيجاد فرص العمل.

- ارتفاع الأجور الحقيقية.

- تصاعد الدخل للأسر التي تملك مزارع صغيرة.

وفي المحصلة تدل مختلف نتائج الدراسة السابقة وغيرها من الدراسات الأخرى أن التنمية الزراعية لها أثر قوي وإيجابي في الحد من انتشار ظاهرة الفقر، غالبا ما يكون أكبر من الأثر الذي يترتب على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المحور الثاني: الفقر (واقعه وتجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحته في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي)

سنحاول ضمن هذا المحور في البداية التعرّيج على واقع الزراعة والفقر في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي²⁹، ومن ثم سنقدم لمحة تعريفية عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوصفه من أبرز المنظمات العالمية المحاربة للفقر، لنستعرض في الأخير الدور البارز الذي تلعبه هذه الهيئة في الحد من الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أولا: واقع الزراعة والفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

تعتبر معظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بلدانا نامية، وتعتمد اقتصاديا على الزراعة وتتسم بقاعدة زراعية ايكولوجية هشة واستمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ويشير تقرير عن البنك الإسلامي للتنمية³⁰ إلى أن القطاع الزراعي لا يزال يمثل أكبر قطاع يساهم في توفير سبل العيش لما نسبته 70% من السكان في بلدان المنظمة الذين يعيشون في المناطق الريفية، إذ يتخطى دور القطاع الزراعي أكثر بكثير من مجرد إنتاج الغذاء، ففي معظم البلدان الفقيرة تمثل الزراعة مصدر رزق لعدد كبير من السكان، ولا يقتصر ذلك على المزارعين والعمال الزراعيين فحسب، بل يمتد ليشمل الموظفين في القطاعات الأساسية والفرعية في المجال الزراعي.

وعلى الرغم من أن الزراعة تساهم بنحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن أغلبية البلدان الأعضاء في المنظمة لا تتمتع بالاكتمال الذاتي في إنتاجها الغذائي وتعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب على الغذاء، وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن 35 بلدا من أصل 56 من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تصنف من بين البلدان التي تعاني من العجز الغذائي والأقل دخلا والبالغ عددها 77 بلدا على مستوى العالم.³¹

وتجسيدا لتفهم البنك الإسلامي للتنمية لهذه التحديات، فقد اختار موضوع "تحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة" لندوته السنوية التي عقدت في باكو عاصمة أذربيجان عام 2010.

وبالنسبة للبنك الإسلامي للتنمية فإن الاتجاهات الأخيرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الأغذية في بعض البلدان أدى إلى تسليط الضوء على شواغل ومخاوف الأمن الغذائي مرة أخرى، ويحدث ذلك في غمرة وضع اقتصادي صعب، فلا تزال معظم الدول الأعضاء في المنظمة تعاني من جراء الهبوط الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى نكسة في جهودها الرامية إلى تحقيق غاياتها والأهداف المحددة في مختلف المبادرات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.³²

وتعاني المناطق الريفية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالفعل من إهمال البنية الأساسية بما فيها المادية والاجتماعية لصالح القطاع الحضري، وبالتالي فإن المناطق الريفية تعاني من عدم إدماجها على نحو ملائم في الاقتصاد القومي، مما يدفع أعدادا كبيرة من شباب الريف للهجرة إلى المراكز الحضرية.

وأشار تقرير البنك الإسلامي للتنمية إلى أن الآثار السلبية الشديدة التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية، كان لها آثار كبيرة ضارة على التمويل الزراعي، فمن المتوقع أن يواجه صانعو القرار في الدول الأعضاء في المنظمة ثلاث مشاكل إستراتيجية إضافية في مجال تمويل الأمن الغذائي، تتمثل فيما يلي:³³

- استعادة الثقة في الأسواق المالية التي تخدم قطاع الزراعة واستمرارها.
- توفير الائتمان.

- توفير الأدوات المالية اللازمة لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة تقلبها.

وفي هذا السياق فإنه من الضروري:

- التصدي لتحديات الأمن الغذائي ضمن الظروف المالية الجديدة.

- التخطيط على المدى البعيد بحيث يراعي احتمال حدوث أثر سلبي ناجم عن عدم الاستقرار المالي والتقلب في أسعار الطاقة وتغير المناخ.

ومؤخرا أصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)³⁴ بعد عامين من البحوث والمشاورات المكثفة منشوره الرئيسي "تقرير الفقر الريفي 2011" ويؤكد التقرير على أهمية التركيز على المناطق الريفية وبذل الجهود العالمية للحد من الجوع والفقر.

ففي الوقت الذي يتحول فيه سكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، لا يزال نحو 70% من أفقر فقراء العالم النامي والبالغ عددهم 1.4 مليار نسمة يعيشون في المناطق الريفية، وعلى الرغم من أن العديد من أقاليم العالم شهد انخفاضاً كبيراً في معدلات الفقر المدقع خاصة إقليم شرق آسيا، فإن عدد الفقراء المدقعين في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء أخذ في التزايد.

ويشير التقرير إلى أن الزراعة ما زالت وستظل المحرك الرئيسي للاقتصاد الريفي، ويظل النجاح في الميدان الزراعي سبيلاً لكثير من الريفيين للإفلات من دائرة الفقر، إذ يعتبر من أهم الركائز في العديد من اقتصاديات البلدان النامية، ويمثل النجاح في الزراعة في العالم النامي أيضاً العامل الأساسي لتلبية الطلب العالمي على الغذاء مع تزايد عدد السكان في العالم والذين يصبحون أكثر تحضراً.

وعلى المستوى العالمي سيكون من الضروري زيادة الإنتاج الغذائي بمقدار 70% قبل حلول 2050 لإطعام عدد سكان الأرض والذي من المتوقع أن يبلغ 9 مليارات نسمة.

ثانياً: تقديم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أنيطت به مهمة استئصال الفقر الريفي في البلدان النامية حيث يعيش ما يزيد عن 75% من أفقر سكان العالم، أي ما يعادل 800 مليون نسمة من النساء والرجال والأطفال في المناطق الريفية، ويعتمدون في سبل معيشتهم على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها³⁵، ويقع المقر الرئيسي للصندوق في العاصمة الإيطالية روما.

إن الرسالة الأولى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية هي تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف تشكل الإطار الاستراتيجي للصندوق وهي:

• تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظمتهم.

• تحسين إمكانات الحصول المتكافئ على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجية.

• تعزيز إمكانات حصول الفقراء على الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق.

وتنبع تلك الأهداف الإستراتيجية من إيمان الصندوق بضرورة تمكين فقراء الريف من تولي زمام التنمية حتى يتسنى القضاء على الفقر، ولا بد أن يكون في وسع الفقراء تطوير وتعزيز منظمتهم، حتى يتسنى لهم الدفاع عن محاصيلهم وإزالة العقبات التي تقف حائلاً دون تمكين الكثير منهم من تحسين حياتهم، ويجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات والسياسات التي تمس حياتهم، وينبغي تعزيز قدراتهم التفاوضية في السوق.

ويحقق الصندوق هذه الرسالة من خلال تقديم القروض والمنح لبرامج التنمية الزراعية والريفية الرامية إلى القضاء على الفقر، وفي سعيه لمساندة التنمية الزراعية والريفية قام الصندوق بإنشاء العديد من الشراكات مع الحكومات والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والإقليمية³⁶.

ويوفر التوجه المتعدد الأطراف الذي ينتهجه الصندوق منبرا عالميا قويا لمناقشة قضايا السياسات الريفية وزيادة الوعي بالأسباب التي تجعل من التنمية الزراعية والريفية أمرا حاسما في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي العالمي.

ويتركز مجال عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الأقاليم الجغرافية التالية:

• إفريقيا جنوب الصحراء: 40 بلدا يجري فيها 113 برنامجا ومشروعا.

• آسيا والمحيط الهادي: 18 بلدا يجري فيها 58 برنامجا ومشروعا.

• أمريكا اللاتينية والكاريبي: 19 بلدا يجري فيها 30 برنامجا ومشروعا.

• الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية: 14 بلدا ومنطقة واحدة يجري فيها 33 برنامجا ومشروعا.

ويعتمد أسلوب العمل الأساسي في الصندوق على الشراكات، فالصندوق في حقيقة الأمر يشكل شراكة فريدة بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان النامية الأخرى والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(OECD)³⁷، ويعمل الصندوق مع حكومات البلدان النامية ومنظمات السكان الريفيين الفقراء، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بغية تصميم برامج ومشاريع ابتكارية تتناسب والأولويات الوطنية الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية، ويعمل أيضا بشكل وثيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، لا سيما الوكالتين الشقيقتين في روما وهما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).³⁸ وقد بدأ الصندوق في توسيع نطاق إستراتيجية الشراكة التي يعتمد عليها بإشراك القطاع الخاص في توفير خدمات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والخدمات المالية الزراعية لقطاع زراعة الحيازات الصغيرة.

ثالثا: تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

بدأ التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أكثر من 30 عاما بهدف الحد من الفقر، وتحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المناطق الريفية بالبلدان النامية، ولطالما كان هذا الهدف المشترك عاملا أساسيا في تحقيق الكثير من النجاحات المشتركة. ولقد لعبت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبخاصة الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك (OPEC)³⁹، دورا رئيسيا في تأسيس الصندوق، ويعود الفضل لبلوغ الصندوق كمؤسسة دولية إلى دعم تلك الدول. وتضطلع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بدور مهم كشركاء في الخطة الإنمائية منذ أن بدأ الصندوق عملياته سنة 1978، إذ ساهموا بما يقارب 22% من إجمالي موارد الصندوق المالية وتشارك بلدان الخليج العربي بأكبر حصة منها.

وقد لعب الصندوق دورا مهما في مساعدة السكان الريفيين الفقراء في الدول الأعضاء في المنظمة للتغلب على الفقر، حيث يمول الصندوق مشاريع في 43 دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عددها 57 عضوا، واتخذ التعاون بين الصندوق والمنظمة شكلا رسميا منذ عام 1983 من خلال اتفاق التعاون المبرم بينهما، والذي اتفقت فيه المنظمتان على تعزيز البرامج المشتركة المتعلقة بالتنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي ونورد في الجدول التالي مجموعة من البيانات بشأن التعاون بين الصندوق ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

الجدول (01): التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة المؤتمر الإسلامي (حتى أبريل 2011)

1 367.41	مجموع مساهمات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الموارد العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البالغ التعهد بها ملايين الدولارات الأمريكية)
21.8%	النسبة من مجموع موارد الصندوق (التعهدات)
372	عدد المشاريع المدعومة من الصندوق في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
44.9%	النسبة من مجموع مشاريع الصندوق
5 263.92	خطة التمويل للمشاريع الواردة أعلاه (البالغ المعتمدة بملايين الدولارات الأمريكية)
46.7%	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
4 528.57	النسبة من إجمالي قروض الصندوق
6 008.36	الجهات الخارجية المشاركة في التمويل
15 800.89	المساهمات المحلية
	إجمالي تكلفة المشاريع

المصدر: منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

واعتباراً من شهر أبريل 2011 قام الصندوق بتمويل 372 مشروعاً في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على شكل قروض بقيمة إجمالية تقارب الـ 16 مليار دولار، وبلغت مساهمات الصندوق في هذه المشاريع 5.3 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 47% من مجموع قروض الصندوق.⁴⁰

ومن بين أهم المشاريع الحارثة للفقر التي تبناها الصندوق الدولي في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي نجد:

- برنامج مكافحة المتكاملة لإدارة سوسة النخيل الحمراء وحشرات الحفار واليرقات، ولجميعها تأثير مدمر على إنتاج نخيل التمر في كل من البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وشارك كل من الصندوق والبنك الإسلامي للتنمية في تمويل هذا البرنامج البالغة قيمته 2.7 مليار دولار.

- مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية السورية بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية الفقيرة، والمحافظة على الموارد الطبيعية في محافظة دير الزور والحسكة والرقبة التي تعاني جميعها من أوضاع اقتصادية صعبة، وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 58.1 مليون دولار لصالح 190000 أسرة بمدة إنجاز تنطلق من 2008 إلى غاية 2015، ويشارك في تمويل هذا المشروع صندوق الأوبك للتنمية الدولية بـ 17 مليون دولار.

- مشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية (مصر) الذي يعمل على ربط المزارعين بالمصدرين في القطاع الخاص وشركات التصنيع الزراعي، حيث قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 58.8 مليون دولار واستفادت منه 27000 أسرة وبفترة إنجاز تمتد من 2003 - 2013.

- مشروع توفير خدمات مالية ملائمة للمزارعين في بنغلاديش الذي يعمل على توفير التمويل لصغار المزارعين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق احتياطي لمواجهة الكوارث الطبيعية هذا إلى جانب تقديم حزمة من القروض الموسمية، و قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 29.7 مليون دولار، وفترة إنجاز تمتد من 2005 - 2011.⁴¹

- مشروع تطوير الموارد الزراعية في حوض اليرموك الذي انطلق في إنجاز سنة 1999 ليكتمل سنة 2008، ويعمل هذا المشروع على إشراك المجتمعات المحلية في وضع خطة لاستخدام الأراضي تعنى بتحديد التدابير للحفاظ على المياه، وتضع رابطات مستخدمي المياه الأولويات الخاصة بالحفاظ على المياه وحماية الينابيع وإعادة التأهيل، كما يهتم المشروع بتوفير تسهيلات تمويلية لتطوير الأنشطة غير الزراعية بغية خفض الضغوط على الأراضي وتحسين نوعية الحياة، وقد قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 28.3 مليون دولار واستفادت منه 11590 أسرة، واشترك في تمويله كل من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (27 مليون دولار)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (5 مليون دولار)، صندوق أبو ظبي (5 مليون دولار)، الحكومة الأردنية (3.5 مليون دولار).

- مشروع التنمية الريفية في أردو - جيريسون (تركيا)، ويهدف هذا المشروع إلى تمكين فقراء المنطقة وبخاصة النساء من تحسين دخلهم وظروفهم المعيشية من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وساعد المشروع أشد المزارعين فقراً ومربي الماشية على تحسين إنتاجهم وإنتاج المحاصيل والغابات، وشجعهم كذلك على المشاركة في خطط لتطوير القرى، وتوفير المساعدة في تصميم مصادر بديلة للدخل مثل تربية النحل، وشجع على إدخال تحسينات على البنية الأساسية بما في ذلك الطرق وشبكات المياه في القرى، كما وفر للمرأة الريفية فرصاً للتدريب على رعاية الأطفال وتغذية الأسرة

وصناعة الألبان والمربي والحرف اليدوية وغيرها من الأنشطة المنزلية، وقدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 50.9 مليون \$ واستفادت منه حوالي 44000 أسرة، وقد شارك في تمويل هذا المشروع البنك الإسلامي للتنمية (8 مليون \$).

• مشروع التنمية الريفية في شمال كردفان (السودان)، الذي يهدف إلى دعم عملية إعادة التأهيل والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع الذي شهدته المنطقة، وذلك من خلال دعم مشاريع محاربة الجفاف وزيادة الإنتاجية الزراعية وكل الأنشطة المدرة للدخل، وقد قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 35.2 مليون \$ واستفادت منه 262200 أسرة، في حين تمتد مدة انجازه من 2001 إلى غاية 2011، كما شارك في تمويل هذا المشروع البنك الإسلامي للتنمية (9.1 مليون \$).

• برنامج إعادة تشجير الغابات في السنغال الذي غطى ما يزيد عن 2000 هكتار، حيث ساهم هذا المشروع في تحسين خصوبة الأراضي الزراعية وسهولة الحصول على المياه، التي يمكن تحسين إدارتها عن طريق إقامة البرك والسدود، فازدادت الإنتاجية الزراعية بصورة كبيرة، كما يجري استغلال 55 هكتارا من البساتين التجارية، يباع جزء من إنتاجها في الأسواق المجاورة. وقد أسهم بناء 24 بئرا و44 ينبوعا في تغيير حياة النساء نظرا لوقوع مسؤولية حمل المياه عليهن بحكم العادات، كما ساهم انخفاض مستوى الفقر وتطبيق برامج محو الأمية الرامية إلى مساعدة النساء على تحسين وضعهن في المجتمع المحلي في تعزيز التماسك الاجتماعي في قرى المنطقة، وقدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 13.9 مليون \$ واستفادت منه 3780 أسرة في فترة انجاز امتدت من 1999 إلى 2006، وشارك في تمويل هذا المشروع مصرف التنمية لغرب إفريقيا (1.9 مليون \$).

• استفادت نيجريا من حزمة من المشاريع الرامية إلى الحد من الفقر والعمل على خلق وتعزيز تنمية مستدامة في البلاد، وذلك باعتبار أنها من أكثر المناطق في العالم التي تعرف انفجارا سكانيا هائلا، ومن بين أهم هذه المشاريع نجد: 42
- برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر والذي قدرت تكلفته الإجمالية 82.2 مليون \$ واستفادت منه 416600 أسرة، بفترة انجاز تمتد من 2005 إلى 2014، وشاركت في تمويله مؤسسة تنمية دلتا النيجر بـ 15 مليون \$ وجهات أخرى.

- برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي والذي قدرت تكلفته الإجمالية بـ 101.6 مليون \$، حيث يقدم الصندوق 30 مليون \$، وقد استفادت من هذا المشروع 400000 أسرة بفترة انجاز تمتد من 2003 إلى 2010.

- برنامج التوسع في إنتاج الجذريات والدرنيات والذي قدرت تكلفته الإجمالية بـ 36 مليون \$ يدفع منها الصندوق 23 مليون \$ واستفادت منه 560000 أسرة، بفترة انجاز تمتد من 2001 إلى 2010.

- مشروع تنمية الزراعة وتطوير المجتمعات المحلية في ولاية سوكتو الذي قدرت تكلفته الإجمالية بـ 17.2 مليون \$، قدم الصندوق منها 10 مليون \$، واستفادت من هذا المشروع 19600 أسرة خلال فترة انجاز (1994-2001)،

كما شارك في تمويل هذا المشروع كل من الاتحاد الأوروبي (2.3 مليون \$) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2.3 مليون \$).

• مشروع تطوير المعرفة التقنية في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حيث تم إنشاء مشروع تدريب على الإدارة الزراعية لمواجهة نقص الكوادر ذات الخبرة في صفوف العاملين القائمين على إدارة المشاريع الزراعية، حيث وفر الصندوق حوالي 3.6 مليون \$ على شكل منح إضافية إلى مساهمات تكميلية مقدمة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية (200000 \$) والبنك الإفريقي للتنمية (400000 \$)، ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية المستدامة عن طريق زيادة عدد المدراء ذوي الخبرة والكوادر المدربة منهم في القطاع الزراعي.⁴³

ويشمل البرنامج 10 بلدان في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وهي: الجزائر - الأردن - لبنان - المغرب - السودان - سوريا - تونس - اليمن - مصر - غزة والضفة الغربية، حيث يجري إنشاء وحدات تدريب وطنية تابعة للبرنامج في كل بلد.

لكن كل الجهود السابقة الذكر والمبدولة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من المنظمات الدولية الأخرى تبقى غير كافية لمواجهة مختلف مظاهر الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من منظور التنمية الزراعية، حيث يواجه الصندوق والوكالات الشريكة له في الإقليم عددا كبيرا من المعوقات في تصديدها الفردي والمشارك لمشكلات الفقر منها ما يلي:⁴⁴

• هيمنة المناطق الصحراوية وشبه القاحلة على معظم أراضي المنطقة وتزايد وتيرة الآثار المناخية السلبية ولا سيما الجفاف.

• اعتماد نظم زراعية كثيرة في المنطقة على نظم الزراعة المعيشية والمحاصيل التقليدية.

• التقلبات المتزايدة في أسعار السلع الزراعية ولا سيما الحبوب والبذور الزيتية مما يزعزع الثقة في صفوف مزارعي المحاصيل التقليدية.

• تشظي المزارع وصغر حجم الحيازات وضعف دور منظمات المزارعين.

الخاتمة:

الفقر ظاهرة قديمة وحديثة في أن واحد، قديمة لأن البشرية في تاريخها الطويل عانت من الحرمان إلى حد المجاعات، وحديثة لأن الدراسات حول الفقر لم تتوقف إلى حد الآن، سواء من حيث المفاهيم المقدمة للفقر أو من حيث الإجراءات التي يجب أن تتخذ لمعالجة هذه المشكلة.

ومن خلال ما سبق تبين لنا أن الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد ذات جذور وطنية ودولية على حد سواء، ولا يوجد إلى حد الآن حل موحد يمكن استغلاله على المستوى الدولي، وفي المقابل من الضروري لحل هذه المشكلة وضع حيز الوجود برنامجا لمكافحة الفقر خاصة بكل دولة، والاعتماد على المبادرة الوطنية من خلال الجهود الدولية مع تهيئة جو دولي مناسب.

أما عن مدى استثمار التنمية الزراعية في محاربة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن هذه السياسة تواجهها الكثير من الصعوبات، أهمها الطبيعة الجافة والصحراوية لمعظم أراضي المنطقة واعتمادها على الطرق التقليدية، هذا علاوة عن أن الزراعة في معظم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي هي زراعة ذات طبيعة معيشية وموسمية، وما زاد الطين بلة هو غياب الإرادة السياسية لدى حكام الدول الإسلامية لتوحيد الجهود وتنسيق السياسات لتفعيل التكامل الزراعي بينها، وبالتالي الحد من وطأة الفقر في بلدان المنطقة.

وفي الأخير فقد توصلت دراستنا إلى مجموعة من الاقتراحات نوردتها فيما يلي:

أولاً: اقتراحات عامة لمحاربة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

وضمن هذا الصدد نقترح ما يلي:

- تبني كل دولة من الدول الأعضاء لسياسات تحمل في طياتها مواجهة الفقر والحد منه.
- تكثيف العمالة بما يتماشى والحد من البطالة وذلك من خلال إقامة وتشجيع المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة.
- توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار داخل كل بلد.
- تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها، لما لها من أهمية في محاربة الفقر والحد منه.
- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن والتأمين وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.
- ضمان إعادة توزيع عادل للدخل.
- العمل على إدماج المرأة في سوق العمل ودعم برامج محو الأمية في الأرياف.
- الصرامة القانونية القضائية فيما يخص محاربة مختلف مظاهر الفساد، إضافة إلى تفعيل الشفافية والإدارة وفق مفاهيم الحكم الرشيد.
- أن تعد حكومة كل بلد إستراتيجية متكاملة وجادة لتنفيذ الأهداف الإنمائية وأن تخصص نسب فاعلة من موازنتها العامة في القضاء على الفقر.
- دعم القطاع الخاص لما يوفره من فرص عمل من شأنها أن تحد من درجات البطالة.
- العمل على توفير واستكمال البنية التحتية السليمة والتغطية للخدمات الأساسية المطلوبة لفترات زمنية جيدة لا تقل عن 25 سنة.

• ضمان وجود حوار اجتماعي حقيقي مفتوح على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.

• العمل على الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر.

ثانياً: اقتراحات خاصة بتفعيل دور التنمية الزراعية في محاربة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

وضمن هذا الصدد لا يسعنا إلا تقديم مجموعة من محاور العمل المشتركة الكفيلة بتحقيق تنمية زراعية فعالة ومستدامة في بلدان المنظمة، تسهم بدورها في محاربة الفقر والحد منه، ومن بينها نذكر:

• العمل على خلق وتعزيز تكامل زراعي حقيقي بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

• العمل على تشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على تحقيق التنمية الزراعية في بلدان المنظمة.

- تنشيط التجارة الزراعية بين البلدان الأعضاء كمحرك للتنمية.
- التطوير والتحديث التقني للزراعة.
- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.
- المساهمة في تنمية المناطق الريفية وفك العزلة عنها.
- العمل على تحسين مستوى دخل المزارع.
- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة مرتبطة بالقطاع الزراعي.
- تحسين الجودة والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.
- ربط القطاع الزراعي بالصناعي.
- تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.
- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.

قائمة المراجع والهوامش

- 1- أحمد ضيف والبشير عبد الكريم: تقييم تجربة القرض المصغر في الجزائر كآلية لمحاربة الفقر، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البلدة، أيام 1، 2، 3، جويلية 2007، ص2.
- 2- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1990، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990، ص41.
- 3- منظمة الصحة العالمية: حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010، ص6.
- 4- جميلة الجوزي: العولمة والفقر في الدول العربية، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البلدة، أيام 1، 2، 3، جويلية 2007، ص17.
- 5- باتر محمد علي وردم: العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص80.
- 6- عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص20.
- 7- للتوسع أكثر أنظر: الطيب لحليح ومحمد جصاص: الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص172-175.
- 8- عاشور كتوش وحاج قويدر قورين: مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية "مقارنة بدراسة لتجربة ماليزيا في مكافحة الفقر"، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البلدة، أيام 1، 2، 3، جويلية 2007، ص4.
- 9- للتوسع أكثر أنظر: باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص87-89.
- 10- نبيل عبد الحفيظ ماجد: الحد من الفقر الحضري في اليمن، ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية، القاهرة، أيام 15، 16، 17 جانفي 2012، ص3.
- 11- باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص79-80.
- 12- محمد غردوي وياسين قاسي: دور التنمية الزراعية غي الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البلدة، أيام 1، 2، 3، جويلية 2007، ص9.
- 13- منصور حمدي أبو علي: الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص310.

- 14- نفس المرجع السالف الذكر ونفس الصفحة.
- 15- محمد غردي وياسين قاسي: مرجع سبق ذكره، ص9.
- 16- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: مكانة الزراعة الريفية في التنمية المستدامة "الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية الريفية المستدامة"، لجنة الزراعة، روما، الدورة 16، أيام 26، 27، 28، 29، 30 مارس 2001.
- 17- منصور حمدي أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص330.
- 18- عماد محمد ذياب الخطيب: البيئة الزراعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص126-127. - بتصرف -
- 19- مكتب العمل الدولي: التقرير الرابع حول تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر "البند الرابع من جدول الأعمال"، منشورات مكتب العمل الدولي، جنيف، الدورة 97، 2008، ص5.
- 20- (DFID): Department For International Development
- 21- (NEPAD): New Partnership For Africa's Development.
- 22- (WB): World Bank.
- 23- (USAID): United States Agency for International Development.
- 24- (CGIAR): Consultation Group for International Agriculture Researchs.
- 25- (FAO) : Food and Agriculture Organization.
- 26- محمد غردي وياسين قاسي: مرجع سبق ذكره، ص11-12.
- 27- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الأغذية والزراعة "التجارة الزراعية والفقر: هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء"، سلسلة دراسات الزراعة، روما، رقم 36، 2005، ص62.
- 28- نفس المرجع السالف الذكر، ص63.
- 29- منظمة المؤتمر الإسلامي: هي منظمة تم تأسيسها في الرباط (المملكة المغربية) في 25 سبتمبر 1969، تعتبر ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، لديها عضوية 57 دولة موزعة في أربع قارات، وتقوم المنظمة بترويج السلام والتوافق بين مختلف شعوب العالم، كما أن لها ثقلا سياسيا واقتصاديا في العالم.
- 30- البنك الإسلامي للتنمية: مؤسسة مالية دولية أنشأت تطبيقا للبيان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة (المملكة العربية السعودية) في ديسمبر 1973، ليفتح رسميا في جويلية 1975، وتهدف هذه المؤسسة إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيه 56 دولة.
- 31- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي "العمل معا للقضاء على الفقر الريفي"، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ماي 2011، ص5، متاح على الموقع الإلكتروني: www.ifad.org/pub/partnership/oic_a.pdf تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2012
- 32- الأهداف الإنمائية للألفية: هي ثمانية أهداف أساسية تم الاتفاق عليها في قمة الأمم المتحدة للألفية الجديدة في سبتمبر 2000، وتشمل هذه الأهداف الإنمائية:
- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
 - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
 - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
 - تخفيض معدل وفيات الأطفال.
 - تحسين صحة الأمومة.
 - مكافحة فيروس السيدا والبرداء وغيرها من الأمراض.
 - ضمان الاستدامة البيئية.

- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
- 33- . الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي "العمل معا للقضاء على الفقر الريفي"، مرجع سبق ذكره، ص6.
- 34- (IFAD): International Fund for Agricultural Development.
- 35- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: التقرير السنوي 2005، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2006، ص2، متاح على الموقع الإلكتروني: www.ifad.org/pub/ar/2005/a.pdf تاريخ الاطلاع: 14 جوان 2012.
- 36- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: دور المحاصيل العالية القيمة في الحد من الفقر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، بدون سنة نشر، ص5، متاح على الموقع الإلكتروني: www.ifad.org/pub/pn/crop_a.pdf تاريخ الاطلاع: 15 جوان 2012.
- 37- (OECD): Organization for Economic Cooperation and Development.
- 38- (WFP): World Food Program.
- 39- (OPEC): Organization of Petroleum Exporting Countries.
- 40- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي "العمل معا للقضاء على الفقر الريفي"، مرجع سبق ذكره، ص7.
- 41- نفس المرجع السالف الذكر، ص17.
- 42- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، ماي 2006، ص4-6.
- 43- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي "العمل معا للقضاء على الفقر الريفي"، مرجع سبق ذكره، ص20.
- 44- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: دور المحاصيل العالية القيمة في الحد من الفقر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص7.